نشاط المؤسسة التنفيذية العراقية بين عامي ١٩٣٣ – ١٩٣٦ دراسة وثائقية

أ.م.د. علي ابراهيم محمد مصطفى

جامعة المثنى / كلية الآداب

aliibrahim@mu.edu.iq

الملخص

مثلت المؤسسة التنفيذية لسان حال الحكومات في اقتراح اللوائح وترحيلها لمجلس النواب وانتظار نضوجها بين اروقة مجلس النواب ثم السعي الحثيث الى ادخالها حيز التنفيذ.

امست الخدمات التي وقع تنفيذها على تلك المؤسسة تحظى باهتمام المتتبع لوضع العراق لمعرفة توجه كل حكومة والى ماذا تسعى في نشاطها لذلك سنجده يتأرجح بين من يرغب بالتغيير دون الاكتراث للجانب البريطاني الذي جثم على كيان الدولة العراقية حتى لوقت قريب من نيلها الاستقلال ومن لا يأبه لمن سيطر على العراق قرابة الثلاث عقود.

سعت الحكومات المتعاقبة على الحكم في العراق الى مزاولة نشاط يضمن لها المقبولية والتأييد سواء من اطراف داخلية مثلها عامة الناس و الصحافة و التيارات والاحزاب السياسية المؤيدة و المعارضة او اطراف خارجية مثلتها اولاً بريطانيا المفارق القريب للعراق والمراقب وبحسرة لما كان يقع تحت سيطرتها في ظل الانتداب وثانياً الدول المجاورة التي اثقلت العراق بخلافات عدة حول ترسيم الحدود.

ليخلق ذلك ما يتوجب على تلك المؤسسة لاسيما على الصعيدين الإداري والسياسي إن تتخذ قرارات من شانها إحداث نقلة نوعية في الهيكلية العامة لهذين الجانبين بعد إن تتحلى بحرية الرأي وصلادة القرارات.

Abstract

The study is related to the important decisions approved by the Iraqi Council of Ministers during the monarchy, and after Iraq gained its independence, especially those that brought change to the general situation of Iraqi society, and poured into public service, whether at the internal or external level, after many academic studies on the study of topics In a way that does not measure the extent to which the government follows up on those decisions, nor does it determine the extent of their connection or impact on the general situation .

The idea of studying this type of study emerged from the huge amount of unpublished Iraqi documents, its importance and what is linked to the weight of the executive institution, which is responsible for approving regulations and bringing laws into effect after their approval in the Iraqi Council of Representatives. The research bears the title (Activity of the Iraqi Executive Institution) Between the years 1933-1936, a documentary study.

This study was launched to include two sections. The first came under the title (Important decisions of the executive institution that served the general situation of Iraqi society 1933-1936), as it focused on the most important decisions taken by the Council of Ministers with an explanation of their goals and consequences on the general situation of Iraqi society, especially those related to Including health conditions and education, with an indication of the amount of government interest in each of them.

The second section came as a reinforcement of what the study stated in its first section, bearing the title (The executive institution and its handling of internal and external situations through its most important decisions from 1933-1936). The interest of this section focused on studying decisions related to internal and external affairs, especially those that contributed to increasing the momentum of government interest. Its direction is due to the sensitivity of some of them and the danger of others to the internal situation, such as tribal unrest at the internal level, especially since it stood in the way of the government's interest in the middle Euphrates region after it began seeking to strengthen its military power in that region. The problems of border demarcation on the external level are another factor in the situation. Diplomatic solutions in order not to enter into conflicts that would undermine Iraq's fragile independence, which is proceeding cautiously under British internal and external monitoring of the general situation in Iraq.

The conclusion has become one of the axioms of scientific research. Because of the results it represents, the study produced after arriving at some facts that contribute to removing some of the ambiguity and clarifying what surrounds the general situation in Iraq between two

important events, the first is what followed its independence, which proceeded at a cautious pace, and the second is the military unrest driven by the political trends led by the currents and parties intersecting with The policy of successive governments at that time.

The unpublished Iraqi documents preserved in the Iraqi Library and Records House represented a source from which the study drew its raw material, especially since it closely followed the most important decisions. Therefore, it was a weighty source that contributed to producing this study in a scientific and academic manner. He closely followed the activities that the institution contributed to, which had a role. Prominent in causing many changes to the general situation.

المقدمة

ترتبط الدراسة بما هو مهم من القرارات التي اقرها مجلس الوزراء العراقي ابان الحكم الملكي، وبعد ان نال العراق استقلالهُ لاسيما ما اضفت منها التغيير على الوضع العام للمجتمع العراقي، وصبت في الخدمة العامة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي بعد ان تعددت الدراسات الأكاديمية حول دراسة مواضيع بشكلٍ لا يقيس مدى متابعة الحكومة لتلك القرارات، ولا يُحدد مدى ارتباطها او تأثيرها على الوضع العام.

انبثقت فكرة دراسة مثل هذا النوع من الدراسات من الكم الهائل للوثائق العراقية غير المنشورة ، و اهميتهُ و ما ارتبط منها بثقل المؤسسة التنفيذية التي يقع على عاتقها اقرار اللوائح و ادخال القوانين حيز التنفيذ بعد اقرارها في مجلس النواب العراقي ليحمل البحث عنوان (نشاط المؤسسة التنفيذية العراقية بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٦ دراسة وثائقية) .

انطلقت تلك الدراسة لتنقل بين طياتها مبحثان جاء الاول تحت عنوان (القرارات المهمة للمؤسسة التنفيذية التي صبت في خدمة الوضع العام للمجتمع العراقي ١٩٣٣- ١٩٣٦) اذ ركز على اهم القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء مع بيان غاياتها ونتائجها على الوضع العام للمجتمع العراقي لاسيما ما ارتبط منها بالأوضاع الصحية ، و التعليمة مع بيان مقدار الاهتمام الحكومي لكلً منها.

جاء المبحث الثاني معززاً الى ما ذهبت لهُ الدراسة في مبحثها الاول ليحمل عنوان (المؤسسة التنفيذية ومعالجاتها للأوضاع الداخلية و الخارجية من خلال اهم قراراتها ١٩٣٣-١٩٣٦) فنصب اهتمام هذا المبحث على دراسة القرارات ذات الشأن الداخلي و الخارجي لاسيما ما اسهم منها بزيادة زخم الاهتمام الحكومي اتجاهها بسبب حساسية بعضها وخطورة البعض الاخر سواء على الاوضاع الداخلية كاضطرابات العشائر على الصعيد الداخلي لاسيما وانها وقفت حائلاً امام اهتمام الحكومة في منطقة الفرات الاوسط بعد ان اخذت تسعى الى تعزيز قوتها العسكرية في تلك المنطقة، لتأتي مشاكل ترسيم

الحدود على الصعيد الخارجي عاملاً اخر في وضع حلول دبلوماسية من اجل عدم الدخول في صراعات تعصف باستقلال العراق الهش الذي يسير بحذر في ظل رقابة بريطانية داخلية وخارجية للوضع العام للعراق.

باتت الخاتمة من مسلمات البحث العلمي؛ لما تمثلهُ من نتائج افرزتها الدراسة بعد التوصل الى البعض من الحقائق التي تُسهم بإزالة شيء من الضبابية وايضاح ما احاط بالوضع العام في العراق بين حدثين مهمين الاول ما تلى استقلالهُ الذي يسير بخطى يملئها الحذر والثاني الاضطرابات العسكرية المدفوعة بالتوجهات السياسية التي قادتها التيارات و الاحزاب المتقاطعة مع سياسة الحكومات المتعاقبة آنذاك.

مثلت الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب و الوثائق العراقية منهلاً اغترفت منها الدراسة مادتها الخام لاسيما وانها تابعت اهم القرارات متابعة دقيقة لذلك كانت مصدراً ذو ثقلً اسهم في اخراج هذه الدراسة بشكلٍ علمي واكاديمي تابع عن كثب ما اسهمت بهِ المؤسسة من نشاط كان لهُ الدور البارز في احداث العديد من المتغيرات على الوضع العام.

المبحث الاول/القرارات المهمة للمؤسسة التنفيذية التي صبت في خدمة الوضع العام للمجتمع العراقي ١٩٣٣-١٩٣٦

جدول رقم (١)

يوضح ما تم تخصيصهُ في ميزانية العراق لاهم الابواب التي سيتم معالجتها في عموم البحث لعامي ١٩٣٢-١٩٣٣ [١]

ت	اسم الوزارة	ميزانية سنة ١٩٣٢ المالية لجميع الابواب	ميزانية سنة ١٩٣٣ المالية لجميع الابواب	مقدار الفرق بين العاميين	الملاحظات
1	الاقتصاد والمواصلات	١٩٧٢٧دينار	١٧٦٠٠دينار	انقاص ٢١٢٧ دينار	تشمل هذه الاموال جميع ما يرتبط بتلك الوزارة من مصاريف
2	الصحة	١٨٥٣٠٢ دينار	١٩٥٧٠٠ دينار	زيادة ١٠٣٩٨ دينار	تشمل هذه الاموال جميع ما يرتبط بتلك الوزارة من مصاريف
3	الدفاع	١٦١٧٠٢٦ دينار	١٦٢٠٧٢٠ دينار	زيادة ٣٦٣٤ دينار	تشمل هذه الاموال جميع ما يرتبط بتلك الوزارة من مصاريف

4	العدلية	١٠٤٢٩٣ دينار	١١٠٥٤٥ دينار	زيادة ٦٢٥٢ دينار	تشمل هذه الاموال جميع ما يرتبط بتلك الوزارة من مصاريف
5	المعارف	٦٥٠٩٠٥ دينار	٧٠١٢٠٨ دينار	زيادة ٥٠٣٠٣ دينار	تشمل هذه الاموال جميع ما يرتبط بتلك الوزارة من مصاريف
6	الداخلية (دائرة الشرطة)	٤٦٦٢٥١ دينار	٤٧٧٧٦٠ دينار	زيادة ١١٥٠٢ دينار	تشمل هذه الاموال جميع ما يرتبط بتلك الدائرة من مصاريف

يتضح من الجدول اعلاه ومن خلال ما ارتبط بالدراسة مقدار ما رصدتهُ الحكومة العراقية لبعض القطاعات المهمة من ميزانية تشغيلية اذ تبين من خلال تلك الارقام عدد من الملاحظات نسردها فيما يلي لاسيما وانها تنقل صورة واضحة عن مدى جدية الحكومات المتعاقبة في السعي الى الاهتمام وترصين بعضها على حساب الاخريات اللاتي سيتم التطرق لها في سياق البحث بعد ان يتم تسليط الضوء على اهم القرارات فالواضح للعيان من الارقام بمقارنة بسيطة بين سنتين الاولى كانت تحت طائلة الانتداب والثانية كانت تسير بحذر على الرغم من الاستقلال لذلك ان مقدار ما تم رصدهُ من تخصيصات للدفاع والداخلية جاء على حساب ما هو اهم في باقي القطاعات على الرغم من الزيادة لقطاع المعارف التي امست الحكومة تعمل على رفع شأنهُ بعد الاستقلال مما جعلنا نلتمس العذر للحكومة كونها محاطة بثلاث افات اثقلت كاهلها الاولى هي التخلف والثانية هي الحركات المسلحة في الداخل والثالثة تناحر التيارات السياسية .

الخدمات

كان العراق بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٣٢ يتجه بخطوات حثيثة نحو نيل الاستقلال، وعلى الرغم من ذلك لم يولي الاحتلال البريطاني الجدية في صيانة واعمار العراق لاسيما ما يرتبط بأعمار المدن واعادة بناؤها واظهارها بمظهر المدن العصرية اذ طالبت دار الاعتماد البريطاني من وزير الداخلية آنذاك من تأجيل النظر بتقرير اللجنة المكلفة بتخطيط مدينة بغداد متذرعةً بكثرة الاشغال التي تحيط بعملها وارجاء ذلك الى ان تحين الفرصة لقراءة التقرير وابداء الآراء حوله؛ ليعكس ذلك عدم الاكتراث بتلك المشاريع كونها لا تصب في مصلحة الحاكم وتضر بمصلحة المحكوم .[٢]

كان العراق في ظل ما تقدم بأمس الحاجة الى الاهتمام بالأوضاع الداخلية اكثر من اهتمامهُ بمظاهر الترف التي انكب عليها الملك فيصل الاول اذ شرع توجيهاته بتاريخ ١-٣ ايلول ١٩٣٢ الى ذوي العلاقة بأنشاء القصر الملكي اذ تمت الموافقة على ذلك بالرغم من حاجة العراق الى اوضاع تنقلهُ ليكون في مصاف الدول لكن نجد حالة الاهمال في مرافق عدة وما زاد الطين بله ان الملك يقوم بفرز ارضٍ تابعة له في منطقة الحارثية في بغداد لبناء دار للضيافة بالتالي هنالك سؤال يطرح نفسه و بحاجة الى اجابة مقنعة الم يكن الملك حجازي وافد لحكم العراق من اين اتى بتلك الاراضي لتشييد دار للضيافة عليها من الخزينة العراقية؟ في وقت رفض الجانب البريطاني قراءة مشروع تخطيط مدينة بغداد كما اسلفنا فبدا

واضحاً ان سيف الترف امضى من حاجة البلاد الى بناء مشفى او مدرسة...الخ بعد ان وافق مجلس الوزراء على ما تقدم .[٣]

منحت الحكومة العراقية بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٣ امتياز الماء في كربلاء الى احد المتعهدين كخطوة ومحاولة منها لتلطيف الاجواء التي باتت تعصف بمقدرات العراق مما جعلها تسعى لتقديم افضل الخدمات للمجتمع العراقي تلبيتاً بعض الشيء لحاجاته الماسة .[٤]

اخذت الحكومة العراقية تتحرك بخطوات من شانها تقديم افضل ما عندها من خدمات للمجتمع العراقي تقريباً لنفس الاسباب انفة الذكر اذ شرعت بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣ الى الموافقة على مشروع امتياز كهرباء الكاظمية احد الوحدات الادارية التابعة الى لواء بغداد بالتالي عادةً ذلك المشروع انتقاله نوعية لإدارة الشؤون الداخلية للبلاد .[٥]

سعياً من الحكومة العراقية للنهوض بواقع النقل البري واضافة الى ما تقدم عمدت بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٣٣على الموافقة لأرسال ضابط بريطاني يعمل ملاحظ فني في ادارة النقل والسكك التابعة الى وزارة النقل والمواصلات للمملكة المتحدة لمدة واحد وعشرون يوماً من اجل شراء السيارات المطلوبة؛ لتحسين خطوط النقل البري بين كركوك ومدينة نصيبين التركية المتاخمة للحدود العراقية [٦] الا ان ذلك الاجراء على الرغم من اهميته باتت تثير القلق لاسيما بأرسال احد الاشخاص لبلده الام بمفرده لاتمام ذلك.

خاطبت وزارة الداخلية مجلس الوزراء بتاريخ ٧ اذار ١٩٣٣ للعمل على اصدار قرار يقضي بتخفيف الاعباء عن سكان معبر الشرش التابع الى قضاء القرنة في لواء البصرة من خلال تخفيف او الغاء رسوم المعابر عليهم؛ لضيق الحالة المادية لسكان تلك المناطق فجاءت على اثر ذلك استجابة الحكومة سريعة للطلب بإلغاء رسوم العبور في ذلك المعبر مكتفية بالرسوم الي تتقاضاها من المعـبر الاخر [٧]

شرعت الحكومة العراقية بعد ذلك بتاريخ ١ نيسان ١٩٣٤ بإضافة اموال في الموازنة لتعمير العتبات المقدسة حرصاً منها لتعزيز الترابط العقائدي والمذهبي بين العراقيين اذ خصصت تلك الاموال من الاموال التي تجبى لقاء رسوم الدفنة في العراق .[٨]

بات يتوجب على الحكومة العراقية الاهتمام بالمرافق العامة بما يضمن للمواطن العراقي توفير متنزهات وحدائق عامة اذ عمد مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٣٤ على تمليك عرصتين اميريتين الى بلدية قضاء الديوانية لاتخاذهما حديقة عامة سعياً منها الى توفير المساحات الخضراء لتكون مناطق ترفيهية .[٩]

سعت الحكومة العراقية واتماماً لما تقدم منها من خدمات تُسهم في تحسين الاوضاع العامة لاسيما بإصدار قرارات من شانها توفير افضل الخدمات للشعب العراقي اذ شرعت بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٣٥ بالموافقة على اصدار قرار تخصيص اموال من اجل مشروع تصفية الماء المركزي في البصرة الذي بلغت الاموال الاجمالية لكل ما يرتبط بالمشروع من مضخات واجهزة التصفية ما مقدارهُ احد عشر الف

واربعمائة وخمس وثلاثون دينار ورصد مبلغ قدرهُ ثلاثة الاف و مئتان وخمسون دينار لشراء الاسلاك و المقاييس اللازمة لذلك المشروع .[١٠]

المعارف

تعد المعارف واحدة من بين اهم القطاعات التي يصب تطورها بصالح النهوض بالواقع التعليمي لمجتمع ظل تحت طائلة الاحتلال لقرون عدة بدءاً من الاحتلال العثماني وصولاً للاحتلال البريطاني الذي ابدل تواجدهُ العسكري بتواجد اداري؛ لضمان عدم الاصطدام بالقوة المحلية، وكواحد من بين الاجراءات المهمة التي شرعت بها الحكومة العراقية بتاريخ ٤ ايلول ١٩٣٢ هو السعي الى تمليك عدد من البنايات المشغولة كمدارس في عموم الوحدات الادارية العراقية الى بلدياتها لإضفاء حالة من الاستقرار والاستقلالية على وضع المعارف بعد ما كانت تلك البنايات مستأجرة من الاهالي بأجور سنوية .[١١]

سعت الحكومة العراقية جاهدة بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٣٢ و من اجل سد حاجة المدارس من الهيئات التعليمية وعلى الرغم من محدودية إجراءاتها الا انها عمدت على تجديد عقود الاستخدام لعدد من المدرسين والمدرسات الغير عراقيين للعمل في مدارسها لقرب بداية العام الدراسي الجديد مع العلم ان البعض منهم تم استخدامهم لتدريس اللغة العربية في وقت كان يتوجب على الحكومة العراقية الاستعانة بأبناء البلد بعد ارسالهم ببعثات وحصولهم على شهادات من شنها تلقي بثمارها على الوضع العام لإيجاد حل جذري لنقص الهيئات التعليمية .[١٢]

استمرت الحكومة العراقية في اجراءاتها ففي سنة ١٩٣٣ سعت لاستقطاب المدرسين و المدرسات للعمل في المدارس و الثانويات وبمختلف الاختصاصات بموجب عقود سنوية قابلة للتجديد دعماً منها لذلك القطاع ابتغاء ان يصب ذلك الحياة العامة للمجتمع .[١٣]

تواصلت الحكومة العراقية برفد العملية التربوية بكل ما من شأنهُ المضي بها نحو التطور اذ عمدت بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٣٤ واستناداً الى مذكرة وزارة المعارف الى استقدام مواطنة سويسرية وعقد مقاولة استخدام معها براتب قدرهُ ٢٥ دينار شهرياً وعلى مدى ثلاث سنوات لتُكلف بإدارة المدرسة الثانوية المركزية للبنات في بغداد سعياً منها لإيلاء اهتماماً بالغاً بتعليم الاناث ودرء حالة التخلف التي كان عليها العراق فيما سبق .[١٤]

انطلقت اضافة الى ما تقدم الحكومة العراقية بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣٥ بالموافقة على نظام للمعارف ينظم عمل تلك الوزارة ويسعى الى النهوض بواقعها آنذاك [١٥] اذ ظم النظام بين جنباته اثنان وثلاثون مادة تمت المصادقة عليه وادخالهُ حيز التنفيذ بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ وبقي العمل بهِ ساري المفعول حتى سنة ١٩٤٣ .[١٦]

الصحة

عمد مجلس الوزراء بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣٣ الى الموافقة على اقرار لائحة قانون منع زراعة قنب الحشيشة الهندي وخشخاش الافيون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٣ [١٧]سعياً من الحكومة العراقية الى استئصال زراعة تلك النباتات[١٨] لدرء مخاطر المخدرات عن المجتمع العراقي، ولمنع الترويج له سواء من خلال زراعته او الاتجار به لما لهُ من انعكاس سلبي على ووضع العراق الداخلي بعد ان تفتك تلك المواد بهِ في حال استخدامه و عدم تشريع قانون يجرم زراعتها .[١٩]

كان لشحة المستشفيات وكثرة المرضى سبباً يلزم الحكومة العراقية بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٣٢ الى السعي لتعديل نظام ادارة المستشفيات والمعاهد الصحية الحكومية وجعل الرقود فيها من قبل المرضى يومان لا اربعة ايام سعياً منها الى شمول اكبر قدر ممكن من المستفيدين من الخدمات الصحية اذ وافق مجلس الوزراء على تلك اللائحة الا انه اخفق بإيجاد حلول بديلة كزيادة الطاقة الاستيعابية او بناء مستشفيات جديدة في ذلك الوقت .[٢٠]

بات الاهتمام بواقع الصحة في عموم العراق من اولويات الحكومات المتعاقبة لما يُشكلهُ ذلك القطاع من اهمية كبيرة في الحياة العامة للمجتمع العراقي لذلك سعت الى رفدهُ بهيئات ذات خبرة في ذلك المجال فبتاريخ ٤ اذار ١٩٣٣ وافق مجلس الوزراء على تعيين احد الاطباء السوريين للعمل طبيباً على ملاك مديرية الصحة العامة ليعكس استقطابه جدية الحكومات في رفع شان الخدمات لذلك القطاع .[٢١]

استمرت الحكومة العراقية في ايلاء ذلك القطاع اهتماماً بالغاً وبسبب الحاجة الماسة الى تمديد عقود عدد من العاملين في ذلك المجال اخذت تملي شروط على عدد منهم بالوقت الذي هي بأمس الحاجة لتمديد خدماتهم لاسيما والعراق يعاني من ظروف صحية كان يتوجب على الحكومة العراقية ان تسير باستثناءات على اقل تقدير لا تضع شروط تعجيزية على هؤلاء اذ اقدمت وزارة المالية بتاريخ ٧ اذار ١٩٣٣ على رفض منح ممرضتان تعملان في ذلك القطاع اجور السفر ذهاباً واياباً خلال مدة الاجازة التي تمنح لهما [٢٢] في حين ان وزارة الاقتصاد والمواصلات طالبت من مجلس الوزراء عكس ما ذهبت اليه وزارة المالية بما يتعلق بالممرضتين اذ كانت مطالبة وزارة الاقتصاد والمواصلات بتاريخ ٨ شباط ١٩٣٣ تقضي بتمديد العمل مع كافة الامتيازات لمهندسان يعملان بالإشراف على مشروعي الغراف و الحبانية . [٢٣]

مارست الحكومة العراقية بتاريخ ٩ اذار ١٩٣٣ دوراً مهماً لاسيما بعد ان انظم العراق الى الاتفاقية الدولية لتحديد صناعة العقاقير المخدرة وتنظيم توزيعها لسنة ١٩٣١ اذ اعلنت الحكومة عدم وجود معامل لصناعة تلك المواد و وزارة الصحة ملزمة بتزويد الحكومة بكشف سنوي عن احتياجها من المواد الخام لصناعة العقاقير حرصاً منها على تفويت الفرصة على العابثين بتلك السياقات بالتالي يؤدي الى خرق التزاماتها بتلك الاتفاقية .[٢٤]

اسهمت الخطوات المتسارعة التي اخذت تسير عليها الحكومة العراقية وعلى الرغم من محدوديتها الى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ تموز ١٩٣٣ بالانضمام الى الاتفاقية الدولية لتشكيل مكتب دولي للصحة العامة .[٢٥]

عمدت كذلك الحكومة العراقية ومن باب انعاش ذلك القطاع برفده بأطباء جدد وتسهيل عمل البعثات الصحية ومنها البعثة التي قدمت للعراق بتاريخ ١٦ تموز ١٩٣٣ اذ وفرت لتلك البعثة وللأطباء الذي تعاقدت معهم من قبل مجيئها كل ما يسهم على ضمان حقوقهم .[٢٦]

استمرت الحكومة العراقية بالاستعانة بالخبرات الاجنبية لرفد قطاع الصحة اذ عمدت في شهر حزيران ١٩٣٤ وما تلاه بتجديد عقود الاستخدام لعدد من الاجانب للعمل في تشكيلات مديرية الصحة العامة لتعزيزها بشخوص لهم مؤهلات عالية .[٢٧]

اسند مجلس الوزراء على اثر ذلك بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٣٤ الى احدى الطبيبات التي استقدمها من لبنان لأداء مهمة تدريس الصحة و الاسعافات في دار المعلمات ببغداد مع مراقبة صحة مدارس البنات في العاصمة براتب شهري مقداره ٢٥ دينار شهرياً [٢٨] ليعكس ذلك الاجراء مدى اهتمام و نشاط الحكومة العراقية لذلك القطاع لما يُشكلهُ من اهمية بالغة اذ سعت بذلك العمل الى الاستفادة منها بالتدريس و للرعاية الصحية منطلقة من الحاجة الفعلية لأداء تلك المهام بسبب ما تعانيه من المختصين في ذلك المجال .

النشاط الاقتصادي

شرعت المؤسسة التنفيذية بجملة من الخطوات لرفع كاهل الاعباء عن المواطن العراقي لاسيما بما يتعلق بقوتهُ اليومي او يُسهم في انتعاش وساط النقل التي ينعكس استقرار اوضاعها وتطوره على قطاعي الزراعة والصناعة على الرغم من ان الاخيرة تسير بخطوات خجولة فبتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣١ شرعت الحكومة الى اقرار قانون استرداد رسوم البلديات على البانزين الذي اسهم بأطلاق حزمة من الاعفاءات على مستخدميه في جميع ارجاء العراق .[٢٩]

اصبح جلياً بانهُ لا يختلف اهتمام الحكومة العراقية بهذا الجانب عن ما توليه من اهتمام لباقي القطاعات لكونهُ يمثل المصدر الاساسي بالاقتصاد العراقي اذ عمدت بتاريخ ١١ مايس ١٩٣٣ الى تعديل نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٢ الصادر بموجب قانون زراعة الرز رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٢ و سمحت بإضافة زراعة مساحات لذلك الغرض في لوائي الحلة و كربلاء.[٣٠]

سعت الحكومة العراقية الى سن لوائح قوانين من شانها احداث طفرة نوعية في قطاع الزراعة ليكون كما اسلفنا مصدراً نشطاً لرفد القطاع الاقتصادي ومن بين تلك الانظمة هو سعيها لتعديل المادة الحادية عشر من قانون حقوق تسوية الارض رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢[٣١] لما تشكلهُ تلك المادة من اهمية بالغة لتسوية الاراضي وطريقة الغرس فيها و عائدية تلك الاراضي اذ وافق مجلس الوزراء على ذلك التشريع بتاريخ ٥ ايلول ١٩٣٣ .[٣٢]

شغلت وظيفة المفتش العام في وزارة الزراعة الحكومة العراقية لاسيما وان ذلك الشخص من المستخدمين من قبلها يحمل الجنسية البريطانية اذ حتمت ثقل النفقات ووجود من تستعين به من العراقيين الى اصدار قرار من قبل مجلس الوزراء بتاريخ ٧ ايلول ١٩٣٣ الى الغاء تلك الوظيفة لضغط نفقاتها اولاً و اعطاء شيء من المرونة للدوائر المعنية بذلك القطاع . [٣٣]

سعت الحكومة العراقية جاهدة من اجل النهوض بالواقع الصناعي للعراق من خلال حزمة من القرارات التي تصب في خدمة ذلك القطاع فبتاريخ ٩ ايلول ١٩٣٣ شرعت بتطبيق قانون تعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ رقم (٤٥) لسنة ١٩٣٠[٣٤] واستناداً لهذا القانون عمدت على ايلاء شركة الدخان العراقية اهتماً بالغاً للنهوض بواقع تلك الشركة .[٣٥]

اتجهت الحكومة العراقية على اثر ذلك لاتخاذ جملة من القرارات اهمها ما ارتبط بصناعة السكائر في العراق اذ عمدت بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ الى اعفاء عدد من المواد الداخلة في تلك الصناعة من رسوم الوارد الكمركي واضافت لتلك الصناعة حق استيراد و استخدام مواد من شانها زيادة جودة تلك الصناعة لتلاقي رواج سواء في الاسواق المحلية او العالمية .[٣٦]

عمدت الحكومة العراقية بعد اهتمامها بالجانب الصناعي الى اعطاء اهتماماً للزراعة لا يختلف عما اعطتهُ للصناعة فبتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٣٣ شرعت بتعديل المادة الثانية من قانون زراعة الرز رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٢ [٣٧] اذ حددت بموجب التعديل مساحة زراعة الرز في لوائي الحلة وديالى ،وقضائي عفك و الديوانية التابعين للواء الديوانية، وناحية قرة تبة التابعة للواء ديالى، وحصرت زراعة الرز في الاماكن المذكورة انفاً استناداً لمساحات حددها مجلس الوزراء سعياً منهُ للاهتمام بجودة المحصول وتنظيم الارواء .[٣٨]

بات القطاع الزراعي من اولويات الحكومة العراقية فلم تقتصر في اهتمامها على ما تقدم بل شرعت بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٤ بوضع اعتمادات اضافية في الميزانية العامة لإعانة الزراع المنكوبين لاسيما ممن تضررت محاصيلهم بسبب موجات البرد التي ضربت البلاد سعياً منها لتخفيف ما لحق بهم من خسائر جراء ذلك .[٣٩]

اخذ الاهتمام يتصاعد بذلك القطاع ولاسيما الزراعي اذ ازدادت وتيرة الاجراءات من اجل النهوض به بشكلٍ ينعكس ايجاباً عليه فبتاريخ ٣٠ مايس ١٩٣٤ استحدثت وزارة الاقتصاد والمواصلات بعد موافقة مجلس الوزراء تشكلين اداريين حمل الاول اسم مديرية امور الزراعة، والثاني جاء تحت اسم مديرية امور البيطرة وجعلت ارتباطهما بشكل مباشر بها .[٤٠]

اتخذت الحكومة العراقية قرار يقضي بإنشاء سدة في الكوت لحفظ المياه للاستخدام في استصلاح الاراضي و لدرء خطر الفيضانات اذ شرعت بالموافقة على لائحة ذلك المشروع بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٣٤ الذي وافقت عليها في ايلول من العام نفسه على ان يتم افتتاحه في تشرين الثاني ١٩٣٧ الا ان فيضانات عام ١٩٣٦ حال دون ذلك ليؤجل افتتاحه الى اذار ١٩٣٩ اذ رصدت مبلغ مقداره (١,١٢٠,٣٨١,٦٤١) دينار عراقي و بعد ان تقدمت لوزارة الاقتصاد والمواصلات ستة شركات بدراسة اقتصادية وكلفت بإنشاء

مرتسمات لذلك المشروع قدمت بعدها لمجلس الوزراء للموافقة على من يقع الاختيار عليه وقع الاختيار على شركتين انكليزيتين مدمجتان تحت اسم بلفور وبتي وشركاهم بعد تأييد من مجلس النواب العراقي لتلك الشركة بعد مناقشات مستفيضة .[٤١]

امسى الاهتمام بالقطاع الصناعي من اولويات الحكومة العراقية لاسيما وان الزراعة وتربية الحيوانات وما ينتج عنها الحرفة الاساسية لغالبية سكان العراق، و بحاجة الى صناعات ساندة لها فعمدت بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٣٤ الى الموافقة على طلب وزارة المالية بمنح سلفة مالية مقدارها ٢٠٠٠ دينار عراقي الى معمل الغزل والنسيج الاهلي بالأعظمية لدعمه بشراء الصوف لديمومية العمل فيه و تشجيعاً منها لدعم القطاع الصناعي .[٤٢]

ارجأت وزارة المالية بتاريخ ١٨ مايس ١٩٣٥ استحصال المبالغ المترتبة على الزراع؛ بسبب فيضان نهري دجلة و الفرات اذ وافق مجلس الوزراء على ذلك [٤٣]، و وافق ايضاً بتاريخ ٢٣ مايس١٩٣٥ على مقترح وزارة المالية بمنح سلف للزراع لإعانتهم عما لحق بهم من اضرار جراء فيضان نهري دجلة و الفرات [٤٤] ان كسب ود العشائر من قبل الحكومة بهذه الطريقة اصبح لا يُجدي نفعاً و الدليل ما حصل من اضطرابات بعدد من الالوية مما دفع بالحكومة لاستخدام الردع المسلح فتارة تمنح الاعانات المالية وتارة تستخدم السلاح والاحكام العرفية لردعهم وهذا ما تم ايضاحه فيما تقدم من ثنايا البحث.

المبحث الثاني //المؤسسة التنفيذية ومعالجاتها للأوضاع الداخلية و الخارجية من خلال اهم قراراتها السياسة الداخلية ١٩٣٣-١٩٣٦

سعى مجلس الوزراء الى القيام بجملة من الاجراءات التي تسهم في ضبط الامن الداخلي لاسيما المرتبط منها بالتقاطع مع التيارات السياسية التي اخذت تستخدم المطبوعات لنشر افكارها ودعايتها لاسيما ما يخالف التوجهات الحكومية فما كان من الاخيرة الا الشروع بتعطيل جريدة الثبات[٤٥] اليومية اربعة اشهر بتاريخ ٧ شباط ١٩٣٢ استناداً الى المادة الخامسة عشر من قانون المطبوعات رقم ٨٢ لسنة ١٩٣١ بعد ان الحقت بها تهمة نشرها ما يضر بالأمن الداخلي والخارجي ويخالف الحقيقة ويضر بالمصلحة العامة اذ وافق مجلس الوزراء على اصدار قرار بتعطيلها .[٤٦]

بذلت الحكومة العراقية بعد ذلك مساعي حثيثة بالتعاون مع السلطات البريطانية من اجل توطين الاثوريين في شمال العراق اذ شرعت بإقرار سلسلة من الاجراءات من اجل جعل المناطق التي سيقطنونها صالحة للسكن بعد توفير المياه من خلال حفر القنوات الاروائية لاستصلاحها الا انها اصطدمت بشحة الاموال في الموازنة لإتمام ذلك المشروع [٤٧] لكن بعد علم الجانب البريطاني بتقاعس الحكومة العراقية عن اتمام ذلك المشروع اصر و من خلال دار الاعتماد على رصد المبالغ اللازمة و اسعاف الموازنة لاجل ذلك الغرض و السعي الحثيث لاتمام ذلك المشروع عرفاناً بالدور الذي قدمهُ الاثوريين في مساندة الجيش البريطاني لانخراطهم في صفوف الجيش الليفي البريطاني لتقويض تمادي الاكراد في شمال العراق .[٤٨]

شرعت الحكومة العراقية بعد ذلك وبتاريخ ١٩ ايلول ١٩٣٢ الى رصد مبالغ مالية لإعانة متضرري تلك الحركات من العشائر العراقية في لوائي الموصل واربيل لاسيما ان اغلبها فقدت ما يعينها على قوت يومها، ولقرب فصل الشتاء اذ رصدت مبلغ ١٢٠٠ دينار للنهوض بواقعهم الزراعي من خلال المساندة في استصلاح اراضيهم .[٤٩]

استمرت سياسة تكميم الافواه من قبل الحكومة العراقية مع كل ما يتقاطع معها سياسيا اذ قررت بتاريخ ١٩ شباط ١٩٣٣ الى تعطيل جريدة الاخبار[٥٠] اليومية بسبب نشرها لثلاث مقالات وعلى مدى ثلاث ايام متتالية تنتقد فيها الحكومة فما كان من الاخيرة الى ان تعمد الى تعطيلها مستندة الى قانون المطبوعات الذي بات من القوانين سيئة الصيت.[٥١]

سارعت وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ تموز ١٩٣٣ بالطلب من رئاسة مجلس الوزراء بغلق جريدة الاستقلال[٥٢] و جريدة الاحرار [٥٣] سعياً منها للحفاظ على الامن الداخلي بعدما عمدت الجريدتان على ننشر مقالات من شأنها شحن و تعكير صوف العلاقات بين السنة و الشيعة معتقدي الدين الواحد سعياً منها لتوتر العلاقة بين الطائفتين واحداث ما لا يحمد عقباه في ظل سعي الحكومة العراقية للحفاظ على سلامة الدولة وكيانها .[٥٤]

اخذت وزارة المالية العراقية تكثف من مخاطباتها لمجلس الوزراء فبتاريخ ٢٩ تموز ١٩٣٣ شددت على ضرورة الايعاز لجميع الوزارات بالالتزام بقانون استخدام الاجانب رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٧ والابتعاد عن ابرام الاتفاقيات المتعلقة بعقود الاستخدام معهم بشكل منعزل عن مجلس الوزراء وجعل الاخير امام الامر الواقع في حال ابرامها للعقود مما يتوجب عليه الايفاء بتلك العقود وما يترتب عنها .[٥٥]

وجدت الحكومة العراقية بعد ن نالت استقلالها ضرورة القيام بخطوات تعزز المركزية واتخاذ القرار وتجعلهُ منطلقاً من سحتها اذ وافقت بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٣ على مقترح وزارة الاقتصاد والمواصلات الذي يقضي بلزوم عدم الاعتماد على وكلاء التاج البريطاني في العراق بتوفير اللوازم و الادوات الفنية التي تحتاجها الحكومة العراقية في حال وجدت ما يضمن المصالح العراقية .[٥٦]

السياسة الخارجية

قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٣٢ السماح للقنصليات البريطانية بمتابعة شؤون العراقيين في البلدان التي لا ممثل للعراق فيها فعلى الرغم من ان العراق واقع تحت الانتداب البريطاني الا انها محاولات دعائية من الجانب العراقي لبيان ان العراق مكبل بمعاهدات جعلته منقاداً للجانب البريطاني على الرغم من التمهيد له للدخول في عصبة الامم .[٥٧]

انطلقت تلك المؤسسة باحثة عن كل ما يعزز علاقاتها الخارجية لا سيما مع دول الجوار اذ شرعت بالدخول معها بسلسلة من الاتفاقيات و المعاهدات لتوطيد العلاقة فعقدت الحكومة العراقية بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ مع الجارة تركيا معاهدة تسليم المجرمين سعياً منها لتعزيز الحدود وما ينتج عن عدم الاهتمام بها من مشاكل تسهم في اضطراب الاوضاع الداخلية للبلدين [٥٨] ، و سارعت بعد ذلك الحكومة العراقية لعقد معاهدة تجارية مع تركيا لتضاف للمعاهدة السابقة بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٢ سعياً منها

لبناء علاقات تجارية يكون لها دور في انعاش التبادل التجاري بين الجارين[٥٩] لاسيما بعد عقدها اتفاقية الاقامة بين الجارين بتاريخ ٩ شباط من العام نفسه سعياً منها لطمأنة التجار الاتراك من الاقامة في العراق وعقد صفقات تجارية لها ثقلها الاقتصادي بين الجارين في القادم من السنوات .[٦٠]

اتخذ مجلس الوزراء العراقي قرار في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٣٣ يقضي بجمع التوقيفات التقاعدية للموظفين البريطانيين وتحويلها شهريا الى الحكومة البريطانية بعد ان تعمد الاخيرة الى تأسيس دائرة او مكتب لهذا الغرض يدار من قبل موظفين بريطانيين ذو كفاءة بالتالي تصبح الحكومة العراقية غير مسؤولة عن دفع اي تقاعد لهؤلاء الموظفين مما جعل حالة عدم الثقة من الجانب البريطاني بما يرتبط بموظفيها العاملين في العراق واضحة لاسيما بعد ان نال العراق استقلالهُ .[٦١]

اصبح نوري السعيد ممثل العراق في عصبة الامم بعد دخول الاخير لها ومن بين المهام التي اوكلت اليه من قبل الحكومة العراقية بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٣٣ العمل مع ممثل فرنسا في عصبة الامم لترسيم الحدود بين العراق وسوريا كواحدة من الخطوات التي تعزز استقلال العراق .[٦٢]

شرعت الحكومة العراقية على اثر ذلك بتاريخ ٩ شباط ١٩٣٣ للسعي الحثيث لترصين علاقاتها الخارجية مع الجارة ايران اذ جاء ذلك على اعقاب اعتراف ايران باستقلال العراق من خلال عقد معاهدات واتفاقيات صداقة وحسن الجوار واتفاقيات تجارية واخرى تنظم التواجد بين البلدين والاقامة لتكون تأكيداً لما جرى في مطلع عام ١٩٣٢ فشددت على مفاوضيها عند التحاور مع من يمثل الحكومة الايرانية الانطلاق في التحاور من مبدأ التعامل بالمثل بالنسبة لرعايا البلدين جاء كل ما تقدم من باب تحسين العلاقة بين الجانبين وهو ما كان مرجو من الحكومتين لا سيما بعد توالي الزيارات من قبل وفود رفيعة المستوى بين الجانبين .[٦٣]

اخذت الحكومة العراقية ترسم سياستها الخارجية مع الجارة ايران بتحفظ حتى لا تقع بما هو محضور اذ عمدت بتاريخ ١١ اذار ١٩٣٣ الى التفاوض لتعديل بنود معاهدة الاقامة بين البلدين اذ احتوت المسودة الايرانية للمعاهدة على تعديلات خاصة ما يتعلق بالمادة الرابعة المرتبطة بحسم الخلافات المعقدة والمهمة التي تقع بين البلدين علاوة على انها غير قطعية و يؤدي تطبيقها الى المماطلة و التسويف لذلك اقترحت الحكومة العراقية حل تلك الخلافات بعد تقسيمها الى قسم يتم حله من قبل السكان واخر يحسم من خلال عصبة الامم التي يكون قرارها ملزم للطرفين كما ان المعنيين في الحكومة العراقية لم يوافقوا على مسودة معاهدة الحياد التي قدمتها ايران لمخالفتها لميثاق عصبة الامم ومعاهدة التحالف العراقية – الانكليزية لعام ١٩٣٠ لذلك يتوجب على الحكومة الايرانية والعراقية حسم المشاكل الحدودية لضمان عدم قيام الاضطرابات ففي حال وجودها ستساهم باستمرار حالة التوتر بين الجانبين مما جعل وزارة الخارجة العراقية تطالب من رئاسة مجلس الوزراء ارسال وفد للتفاوض وانهاء حالة التوتر.[٦٤]

خلق استقلال العراق حافزاً مهماً للحكومة العراقية للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي الدولي الثاني الذي عُقد في لندن اذ انتدبت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٢ مايس ١٩٣٣ وزراء المالية والخارجة و الاقتصاد و المواصلات لتمثيل العراق بذلك المحفل لاسيما وان اقتصاد العراق شكل ركن اساسي في شان الحكومة العراقية .[٦٥]

بادرت الحكومة العراقية بتاريخ ١٣ تموز ١٩٣٣ بإرسال طبيبين الى اليمن لمعالجة ملكها واقر مجلس الوزراء ذلك واكد على بقائهم الى ان يتماثل للشفاء اذ عكس ذلك الاجراء امرين مهمين الاول الخبرات التي اخذ يتمتع بها الطبيب العراقي لدرجة الاعتماد عليه في هكذا امور و الثاني العلاقات بين البلدين المبنية على اسس يعمد الجانبين على انعاشها و ديموميتها .[٦٦]

وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ تموز ١٩٣٣ على تمليك قطعة ارض في الجانب الايمن من بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية لإنشاء قنصليه عليها الا ان تلك الموافقة بقيت مرهونة على نقل ملكية سكك الحديد الذي وافق عليه الجانب البريطاني بنقله للجانب العراقي لاسيما وان الارض تقع ضمن الاراضي المشغولة من قبل سكك الحديد وفي حال تعذر ذلك من الممكن نقل ملكية الارض للحكومة العراقية، وتغيير ذلك في سجل الاساس، وبعدها تقوم الحكومة العراقية بتمليك تلك الارض لإنشاء القنصلية بعد التعويض عن ثمنها ليتم كل ما تقدم استناداً للاتفاقية المالية بين العراق و الحكومة البريطانية [٦٧] ان الخطوات التي اخذت تسير عليها حكومة العراق تعكس حالة النفور والقلق الذي رافق الاستقلال اتجاه الحكومة البريطانية اذ اخذت تسعى جاهدة الى ان تمارس دور المراقب عن كثب للشأن العراقي حتى بعد ان نال استقلاله.

استمرت الحكومة العراقية باتخاذ كل ما من شنانه تحسين العلاقات مع الجارة ايران اذ عمدت بتاريخ ١١ اب ١٩٣٣ بإرسال كتاب الى وزير ايران المفوض والمندوب فوق العادة الايراني في بغداد تبلغهُ فيه بتمديد امد الاتفاق المؤقت، واستمرار المفاوضات مع الحكومة الايرانية بشان اقامة معاهدة صداقة واتفاقيات للإقامة والتجارة والملاحة بعد ان وافق مجلس الوزراء العراقي على كل ما تقدم، واعلمتها ان تعامل الجانب العراقي مع موظفي ورعايا الجانب الايراني ستكون قائمة على تقديم كل الامتيازات والاستثناءات بشرط ان تكون هنالك معامله متقابلة لرعاياها .[٦٨]

ارقت مسالة ترسيم وعدم التعدي على الحدود من قبل ايران الحكومة العراقية اذ تباحثت المفوضية العراقية في لندن مع ادارة الامور الشرقية في وزارة الخارجة البريطانية حول تجاوزات الجانب الايراني على الحدود العراقية دون الاكتراث للترسيم الذي اعد عام ١٩١٣ وايدتهُ الحكومة البريطانية فيما بعد وعلى اثر تلك المباحثات اجابت دائرة الامور الشرقية انفة الذكر بتاريخ ٦ تموز ١٩٣٤ بأحقية العراق بالأراضي التي تم التجاوز عليها وان جميع اجراءاته قانونية تستحق التأييد .[٦٩]

خاطبت على اثر ذلك مديرية الامور الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦ تموز ١٩٣٤ الحكومة العراقية وابلغتها بضرورة تحرير مذكرة توجه للجانب الايراني اذ استجابت الحكومة العراقية لذلك و اعترضت فيها على تلك التجاوزات و اخذت تستعلم منها عن احقيتها القانونية التي تدعي فيها انها مستندة لجملة من القرارات والقوانين التي تعود لعامي ١٩١٣ و ١٩١٤ و طالبتها بضرورة تزويد الحكومة العراقية بها وترك السجال في تلك المسالة .[٧٠]

بات لزاماً يتوجب على الحكومة العراقية السعي الحثيث من اجل ضبط ما يجري بالسفارات والقنصليات من سلوكيات تقتضي الوقوف عليها عن كثب اذ طالبت وزارة الخارجية بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٣٤ بضرورة تأليف لجنة وزارية لوضع تعليمات عامة حول الجرائم المرتكبة من قبل مستخدمي

السفارات والقنصليات على ان تتكون تلك اللجنة من وزراء الخارجية والداخلية والعدلية او من ينوب عنهم ووافق مجلس الوزراء على تأليف تلك اللجنة [٧١] لتكون تلك الاجراءات افضل دليل عما تقترفه تلك الممثليات من اعمال من شأنها العبث بسياسة العراق الخارجية والداخلية على حدٍ سواء

الدفاع والامن العام

امست من الامور التي تُحسب للحكومة العراقية انها اخذت تولي الجيش اهتماماً كبيراً لاسيما ما يتعلق بصنف الطيران اذ عمدت بتاريخ ٢٩ اب ١٩٣٢ الى تخصيص ارض تبلغ ٧٠ دونم لتشييد مدارج لنزول طائرات القوة الجوية الملكية في منطقة بيجي، وعلى مقربة من خط سكة حديد بيجي ، وبينت الى وزارة المالية ان مدارج الطائرات سيتم استخدامها ايضاً لنزول الطائرات العراقية اشارة الى ان العراق تحت ظل الانتداب البريطاني، ومن الممكن الاستفادة من تلك المدارج اقتصادياً .[٧٢]

اتجهت الحكومة العراقية في استخدام الموظفين الاجانب كحكام عاملين في القضاء ولم يقتصر استخدامها على العاملين في المعارف او الصحة اذ عمدت بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٣٢ الى موافقة مجلس الوزراء على استخدام احد الحكام البريطانيين للعمل في الدوائر المختصة بموجب مقاولة امدها عشرة سنوات لقاء راتب شهري يبلغ ١٣٥٠ روبية اذ طالبت ان يكون الراتب بتلك العملة لعدم ثقتها بالعملة العراقية الجديدة على ما يبدو مع اعطاءه حق الاشتراك في صندوق التقاعد ليحل محل الحاكم المستقيل السابق لتعكس بذلك الحكومة العراقية مدى السيطرة والاستحواذ البريطاني على مقدرات العراق .[٧٣]

سرعان ما اتجهت الحكومة العراقية بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٣٢ الى الاستغناء عن ذلك الحاكم بحجة عدم اهليته لذلك المنصب في ظل وجود موظفين عراقيين اكثر كفاءة وحنكة منه وعلى هذا الاساس وبعد ان نال العراق استقلاله اصبح لابد من الاستعانة بأبناء البلد وانهاء خدماته وبهذه الخطوة الجريئة اصبحت الحكومة تتحرك بإرادتها الشخصية دون تأثير الجانب البريطاني كانطلاقة اولى تحسب لها ولو بعض الشيء لمحدوديتها.[٧٤]

واجه الملك فيصل بتاريخ ١٤ كانون الثاني١٩٣٣ قرار الحكومة بالاستغناء عن الحاكم البريطاني بالرفض؛ لجملة من الاسباب اولها ان الاتفاقية العدلية[٧٥] المعقودة مع الجانب البريطاني في ٢٩ مايس ١٩٣٠ على الرغم من انها اصبحت لاغية الا ان المواد ٤،٣،٢ بقيت نافذة بحكم ما قدمه العراق من تعهدات تضمن له الدخول الى عصبة الامم والمتعلقة ببقاء النظام القضائي لمدة ١٠ سنوات واعتباراً من تاريخ التوقيع عليها بالتالي من غير الممكن الاستغناء عن خدمات هؤلاء الحكام ثانياً انحصر اختيار الخبراء بالبريطانيين فقط لذلك لا يمكن الاستعانة بغيرهم من الاجانب لتعكس حالة التقاطع بين ما هو قانوني واداري حالة النفور من هؤلاء فبين مؤيد لبقائهم و معارض بقيت الارادة البريطانية هي من تقرر مصير وضع العراق الداخلي في ظل معاهدة صاغتها بعناية قبل الاستقلال المقيد الذي منحتهُ للعراق لضمان وجود من يمثل سياستها داخل العراق في وظائف لها تأثير كبير على الساحة العراقية لاسيما وان الفصل في امور كثيرة يرتبط بها .[٧٦]

استمرت حالة التسلط البريطاني على العراق حتى بعد ان نال استقلاله اذ اتجهت الحكومة العراقية الى العمل على تأليف قوة حماية المطارات وبعد جملة من الاجتماعات بين المختصين بشان الدفاع قررت بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢ الموافقة على تشكيل تلك القوة والسعي اولاً على الاهتمام بحماية المطارات لا سيما التي تستخدمها بريطانية بعد الاستقلال، وعملاً بالبنود المتفق عليها في المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠ تم تشكيل تلك القوة من الحرس الخاص للملك فيصل .[٧٧]

اخذت الحكومة العراقية تُعير اهتماماً كبير الى الدفاع لبناء قوات مسلحة قادرة على مجابهة الاخطار الداخلية والخارجة وسعياً منها لتقليل النفقات المخصصة للدفاع والابتعاد عن الاتكال في الدعم اللوجستي لذلك القطاع وحرصاً منها على التخلي قدر المستطاع عن الجانب البريطاني لاسيما بعد نيل العراق استقلاله لذلك شرعت بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣٣ الى تأسيس مصنع للعتاد اذ تمت الموافقة عليه في مجلس الوزراء و باشرت الحكومة العراقية بهِ تحت اشراف وزارة الدفاع العراقية .[٧٨]

وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٣٣ بناءً على حاجة وزارة الدفاع العراقية بتجديد عقود عدد من الضباط و باقي الرتب العاملين في القوة الجوية العراقية ممن تنتهي عقودهم في عام ١٩٣٤ وقبل انتهائها جاءت تلك العقود لتضمن لمن كان العراق تحت حكمه ان لا يتصرف كيفما شاء لاسيما وان سلاح الجو عدهُ الجانب البريطاني ذو حساسية عالية المستوى .[٧٩]

بغية دعم القوات المسلحة في العراق واضافة الى ما تقدم شرعت الحكومة العراقية بتاريخ ٤ تموز ١٩٣٣ بإرسال وفد الى لندن لجلب الطائرات الحربية التي عمدت على استيرادها لرفد القوة الجوية بها لتعزيز سلاح الجو العراقي .[٨٠]

جاءت إجراءات الحكومة العراقية بعد ذلك مستندة الى تقرير عصبة الامم بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٣٣ الذي رفضت فيه الاخيرة اعطاء الاثوريين اللامركزية الادارية داخل العراق مما شجع العراق هو الاخر اضافة الى ما تقدم برفض رجوع الهاربين منهم في وقت قدمت به الحكومة العراقية كل ما من شأنهُ رفع كاهل الاضرار التي لحقت بهم ابان الحركات العشائرية سواء ما ارتبط بالسكن او اسقاط الضرائب والرسوم او تخفيف البعض منها اضف الى ذلك سعيها من اجل توفير مناطق امنة لسكناهم.[٨١]

سارعت الحكومة العراقية بعد النقاش في مجلس الوزراء باتخاذ قرار بتاريخ ٢ اب ١٩٣٣ يقضي بإرسال من يمثلها الى سوريا لعقد اتفاق بين البلدين لإسكان الاثوريين وابعادهم عن الحدود العراقية السورية والسعي الى نزع السلاح من عشائر هذا المكون لما يشكلهُ من خطر على الامن العام للبلدين اذ كان نوري السعيد على رأس الوفد الذي يمثل وزارة الخارجية العراقية [٨٢] فبدا واضحاً ان قضية الاثوريين و مناطق تواجدهم اخذت تؤرق وزارة الخارجية العراقية هي الاخرى لما يشكله هذا المكون من خطر يسهم في اثارة الاضطرابات حسب راي الحكومة العراقية.

خاطبت وزارة الداخلية على اثر ذلك بتاريخ ١٦ اب ١٩٣٣ مجلس الوزراء وطالبته بضرورة اسقاط الجنسية العراقية استناداً للمادة الاولى من مرسوم اسقاط الجنسية العراقية لسنة ١٩٣٣ [٨٣] عن عدد من الاثوريين الذين يحاولون زعزعة الامن الداخلي لدى الاهالي في المناطق التي يقطنوها من خلال بث

دعايات مغرضة ضد الحكومة العراقية لخلق حالة الفوضى متناسين موقف الحكومة العراقية عندما مدت يد العون لهم خلال حركة العشائر كما اسلفنا .[٨٤]

باشرت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٩ مايس ١٩٣٤ برصد مبالغ اضافية من اجل تعزيز قوة الجيش العراقي من خلال اضافة وحدات واصناف عسكرية يقع على عاتقها توفير الحماية في الحدود العراقية لاسيما الحدود مع البلدان التي تتوقع ظهور حركات مناوئة للجانبين فيها .[٨٥]

قررت وزارة الداخلية بتاريخ ١١ مايس ١٩٣٥ بإعلان الاحكام العرفية في لواء الديوانية بسبب الاضطرابات العشائرية اذ ايدت وزارة العدلية و وزارة الدفاع ذلك لتتم الموافقة في مجلس الوزراء على ذلك القرار فبموجبه عطلت كثير من القوانين[٨٦] لتعمد بعد ذلك بإصدار قرار يقضي بأسقاط الجنسية العراقية عن رجل الدين في ناحية الرميثة المدعو الشيخ احمد اسد الله لتحريضه السكان بالمساس بأمن الدولة [٨٧] كما عمد مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ مايس ١٩٣٥ الى منح مكافأة نقدية الى كل منتسبي قوة الفرات ومنتسبي القوة الجوية العراقية ممن اشتركوا في اخماد حركات العشائر في ناحية الرميثة التابعة لقضاء السماوة التابع للواء الديوانية اذ بلغ مقدار المكافاة راتب شهر كامل تصرف لهم فوراً [٨٨] وما ان حل تاريخ ٢٥ من الشهر نفسه الا وقرر مجلس الوزراء اعلان الاحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ التابع الى لواء المنتفك اسوةً بلواء الديوانية ولذات السبب [٨٩] عكست هذه الاجراءات حالة التوتر التي عليها العشائر في تلك الوحدات الادارية مع تعدد الاسباب لكنها لا تخلو من دوافع سياسية خلقتها التيارات والاحزاب المتعددة في العراق ليكون سكان القرى وقودها .[٩٠]

الخاتمة

سعى العراق من خلال حكوماته المتعاقبة الخروج من الطوق البريطاني الذي احاط به لاسيما بكل ما يرتبط بالقضايا الخاصة بالجانب البريطاني المصيرية منها المتعلقة بالشؤون الخارجية وما ارتبط بالاوضاع المالية من جانب اخر المتعلقة بطبيعة استخدام موظفيها بالمؤسسات الحكومية العراقية.

اجتهدت الحكومة العراقية بعد ان دخل العراق عصبة الامم ونال استقلالهُ في السعي لتحسين الادارة الداخلية ولو بشكلٍ بسيط مقرون بالحذر في البعض من ممارساتها الا انها سرعان ما اخذت تتحرك بخطوات متسارعة منطلقة من قوة داعمة لها اسمها الاستقلال وهذا ما بدا واضحاً من خلال العديد من المشاريع الخدمية.

ان الخطوات المتسارعة للحكومة العراقية لاسيما بعد الوضع الجديد الذي اصبح عليه عكست ان بين جنبات تلك الحكومة من هو يسعى لمداهنة الحكومة البريطانية بعض الشيء لاسيما في القرارات المصيرية التي اسهمت في تكبيل العراق امنياً و يعارضها في اجراءات اصبحت لزاماً عليه ان يسير بها بخطوات متسارعة تضمن لهُ تأييد الشارع اهمها الخدمات والاقتصاد.

اصبحت الحركات العشائرية التي اجتاحت الوية الفرات الاوسط و ما نتج عنها عاملاً مهماً دفع الى ان تتجه الحكومة العراقية الى كل ما يضمن الامن الداخلي في ظل تهافت الاحزاب السياسية من اجل الفوز بالوزارة التي اخذت في الاعم الاغلب تتأرجح بيد فئات اجتهدت في السعي لتطويع العشائر للقيام

باضطرابات في الالوية لتكون حجة دامغة لاستقالة الوزارات وتشتيت نشاط الحكومة في تقديم ما يتناغم مع الحاجة المحلية.

الهوامـــش

[١] - الجدول بالاعتماد على : د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٧ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، المرفق بكتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ج/٢/٣/٥٧٤ في ٨/ اذار/ ١٩٣٣ المرسل الى مجلس الامة حول ميزانية ١٩٣٣ ،و/ ١٦ ،ص/٣٧-٤١ ؛ المرفق بكتاب وزارة المالية المرقم م/٣٨٥٨ في ٧/اذار/ ١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ميزانية ١٩٣٢ ،١٩٣٣،و/١٩،ص/٥٠/٥٣؛ المرفق بكتاب وزارة المالية المرقم ٣/٣٨٠٣/٥٤/١٠٣/ مستعجل في ٧/اذار/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول ميزانية ١٩٣٣،و/١٦،ص/٣١- ٥٤ .

[٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب سكرتير دار الاعتماد البريطاني المرقم ٢٠٦ في ٢٠/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى رئيس الديوان الملكي رشيد عالي حول تخطيط مدينة بغداد ،و/ ٢٢ ،ص/٣٦.

[٣] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة العدلية المرقم ٤٧٥٢ في ٣/ايلول/١٩٣٢ وكتاب وزارة الخارجية المرقم ٥٨٢٩ في ١/ايلول/١٩٣٢ المرسلان الى سكرتارية مجلس الوزراء حول الموافقة على بناء قصر ودار للضيافة ، و/٥٥،ص/ ٩٣.

[٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٣٧٩ في ١٠/ كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول امتياز الماء في كربلاء ، و/٢،ص/ ٣.

[٥] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد و المواصلات المرقم ٥٨٣ في ٢٩/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول امتياز الكهرباء في الكاظمية ، و/٢٣،ص/ ٤٧.

[٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد و المواصلات المرقم ٥٦٨ في ٢٥/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ايفاد احد ضباط سكك الحدد ، و/ ٦،ص/ ١٩.

[٧] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٧ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، بكتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٣١٨ / سكرتارية البلديات والعمال/مستعجل في ٧/اذار/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول معبر الشرش ،و/٢٧،ص/١٠٧.

[٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٠ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٤، كتاب المالية المرقم / ٤٤٥٠ في ١ / نيسان /١٩٣٤ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول اضافة اموال ، و/٢٤،ص/ ٥٠ .

[٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر حزيران ١٩٣٤ ، كتاب وزارة المالية المرقم م/٤٥٦٤ في ٢٣/ حزيران /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تمليك عرصتين ، و/٢٥،ص/ ٤٧.

[١٠] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥، اجابة مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٥٢ في ٣٠ / نيسان /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء مشروع ماء البصرة، و/٢٧،ص/ ٥٥ .

[١١] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٤٦١ في ٥ /ايلول/١٩٣٢ المرسل الى ديوان البلاط الملكي حول قرارات مجلس الوزراء ، و/٥٤،ص/٩١-٩٢.

[١٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، وزارة معارف العراق /شعبة الامور الذاتية المرقم بلا في ٢٨/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول استخدام عدد من المدرسين و المدرسات ، و/٥٣،ص/ ٩٥.

[١٣] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة المعارف المرقم ٨ في ١١/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول مقاولات المدرسين ، و/١٣،ص/ ٣٨ .

[١٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٨ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٤ ، كتاب وزارة المعارف المرقم ١٢٦٣١ في ٧ / كانون الاول / ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول استقدام مدرسة سويسرية ، و/٩،ص/ ١٩.

[١٥] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر ١٩٣٥، كتاب وزارة المعارف٧٧٣٦ المرقم ١٤٦ في ١٨ / تموز / ١٩٣٥ المرسل الى مجلس الوزراء حول نظام المعارف ، و/٤٤،ص/ ٨١.

[١٦] - مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٥)،ص ٦٨.

[١٧] - يتكون ذلك القانون من سبعة مواد جاء في المادة الاولى منه " ممنوع زراعة قنب الحشيشة الهندي والخشخاش المعروف كنابيس ساتيفا " الغي ذلك القانون بموجب قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ للمزيد ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٣)،ص١١٣.

[١٨] - الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(١٢٤٨)، بتاريخ ٥ /اب /١٩٣٣.

[١٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ١٤٦ في ٨ / كانون الثاني / ١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول زراعة نباتات الحشيش ، و/١٣،ص/ ٣٧.

[٢٠] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٨٣٦ في ٢٩/كانون الاول/١٩٣٢ المرسل الى مجلس الوزراء نظام ادارة المستشفيات ، و/٧،ص/ ٢٦.

[٢١] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الداخلية المرقم ٧٠ في ٤/ اذار/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول استخدام طبيب اجنبي ، و/ ٦،ص/ ١٩.

[٢٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٧ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة المالية المرقم م/٣٨٠٥ في ٧ /اذار/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تمديد عقد استخدام ،و/ ٣٠ ،ص/ ١١١.

[٢٣] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٧ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد و المواصلات المرقم ٨٢٦ / مستعجل في ٨/شباط/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تمديد عقود موظفين ،و/ ٣١ ،ص/ ١١٢.

[٢٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٧ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الداخلية/ شعبة الرسائل المرقم ٢٢٨١ في ٩ / اذار /١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول الانضمام الى الاتفاقي الدولية ،و/ ٢٦ ،ص/ ٨٨٨.

[٢٥] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢١ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٣، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١١٤٣٦ في ١٣/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول الانضمام للاتفاقية الدولية ، و/٢٦،ص/ ٤١.

[٢٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢١ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٣، كتاب وزارة المالية المرقم ٤٠٥٤ في ١٦/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول اعضاء بعثة الصحة ، و/٢٦،ص/ ٤٢.

[٢٧] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر حزيران ١٩٣٤ ، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٠٦٥٩ في ١٨/ حزيران /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تجديد عقود استخدام، و/٢٥،ص/٤٦ - ٤٧.

[٢٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٨ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٤ ، كتاب وزارة المعارف المرقم ١٢٩٣٠ في ٢٤ / كانون الاول / ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول استقدام مدرسة لبنانية ، و/٤،ص/ ٧.

[٢٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٧٠٢٠ في ٢٣/تشرين الثاني /١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول قانون استرداد رسوم البلديات على البانزين، و/١٧،ص/٢١.

[٣٠] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٩ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٣١١١ في ١١/ مايس/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول زراعة الرز ،و/ ٢٠ ،ص/ ٤٩.

[٣١] - تكون ذلك القانون من خمس وثلاثين مادة اكدت المادة الحادية عشر منهٌ على ثلاث نقاط وباختصار شديد الاولى منها اكدت على منح اللزمة والثانية طريقة الغرس اما الثالثة اكدت على ضرورة تسجل الأراضي التي تم تقييدها في وزارة المالية ملك صرف كأراضي اميرية للمزيد ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٢،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٢)،ص ٩٩.

[٣٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٣/ ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر ايلول ١٩٣٣، كتاب وزارة المالية المرقم ٤١٣٨ في ٣٠/اب/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء

حول تعديل مادة في نظام ، و/٦،ص/١٧؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٢،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٢)،ص ٩٩.

[٣٣] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر ايلول ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٥٥٩ في ٧/ايلول/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول الغاء وظيفة مفتش ، و/١٧،ص/٢٦.

[٣٤] - تضمن ذلك القانون سبع موالد تم الغاءه بموجب قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٠ للمزيد ينظر : مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٣)،ص ١١٥.

[٣٥] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر ايلول ١٩٣٣، كتاب وزارة المالية المرقم ٤١٤٣ في ٩/ايلول/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تعديل قانون ، و/٢٩،ص/٤٩.

[٣٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تشرين الثاني ١٩٣٣، كتاب وزارة المالية المرقم ٤٣٤٨ في ٣٠/تشرين الثاني/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول قانون تشجيع المشاريع الصناعية ، و/١١،ص/٢٧.

[٣٧] - احتوى هذا القانون على تسعة مواد الغي بموجب قانون ١٣٥ لسنة ١٩٦٨ للمزيد ينظر : مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٢ ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

[٣٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٨٦٦٣ في ١٣/كانون الاول/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تعديل قانون زراعة الرز، و/١٨،ص/٤٤.

[٣٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٣٠ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٤، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٥٣٤/سري في ١٥ / نيسان /١٩٣٤ المرسل الى سكرتارية رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء ، و/٢٤،ص/ ٤٨-٥٠ .

[٤٠] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر حزيران ١٩٣٤ ، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم س/٢٣٤ في ٣٠/ مايس /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تشكيلات البيطرة و الزراعة، و/١٨،ص/ ٣٤.

[٤١] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر حزيران ١٩٣٤ ، كتاب وزارة الاقتصار والمواصلات المرقم س/٢٩٦ في ١٦/ تموز /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول عطاءات سدة الكوت ، و/١٥،ص/ ٣٩.

[٤٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٨ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٤ ، كتاب وزارة المالية المرقم م/٤٨٢٧ في ١٧ / كانون الاول / ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول سلفة الى معمل الغزل والنسيج ، و/٤،ص/ ٦.

[٤٣] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))؛ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥، كتاب وزارة المالية المرقم م/٣٠٥ في ١٨ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول النكبة التي اصابت الزراع جراء تلف حاصلاتهم ، و/٩،ص/ ٢١ .

[٤٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥، كتاب وزارة المالية المرقم م/٣٢٢ في ٢٣ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول النكبة التي اصابت الزراع جراء تلف حاصلاتهم ، و/٩،ص/ ٢٢ .

[٤٥] - جريدة يومية سياسية صدرت بتاريخ ٣٠/كانون الاول/١٩٣١ لتحل محل جريدة صدى الاستقلال المعطلة رئيس تحريها احمد عزت الاعظمي للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الصحافة العراقية ،(بغداد: مطبعة الزهراء ،١٩٥٧)،ص٨١.

[٤٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة الداخلية المرقم س/٣٨٣ في ٧/شباط/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تعطيل جريدة الثبات ، و/٢٢،ص/٤١.

[٤٧] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٣٤٧ في ١٤/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول اسكان الاثوريين، و/١٨،ص/٣٢.

[٤٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب سكرتير دار الاعتماد البريطاني المرقم ار . او /٣٠٤ في ١٦ /ايلول /١٩٣٢ المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء حول اسكان الاثوريين، و/ ١٧،ص/٢٨.

[٤٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، التقرير الملحق بكتاب الديوان الملكي المرقم ح/٦٤٨ في ١٩/ ايلول /١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول اسكان الاثوريين ، و/٤٣،ص/ ٧٥-٧٧ .

[٥٠] - جريدة سياسية يومية صدرت بتاريخ ١٨/حزيران/١٩٣١ بعد ان عمدت حكومة نوري السعيد بتعطيل جريدة الجهاد صدرت جريدة الاخبار التي كان صاحب الامتياز رافائيل بطي الذي اصبح رئيس تحريرها للمزيد ينظر :عبد الرزاق الحسني ،المصدر السابق ، ص٨٠.

[٥١] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٥٧ في ٢٢/ شباط/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تعطيل جريدة الاخبار ، و/١١،ص/ ١٧ - ١٨.

[٥٢] - جريدة سياسية يومية صدرت في النجف الاشرف بتاريخ ١٨/ايلول/١٩٢٠ صاح امتيازها محمد عبد الحسين وهي جريدة كانت لسان حال الثورة والثوار التي تم رفضها من قبل سلطات الاحتلال وبعد الحاح من الثوار صدر عددها الاول في ٣/ تشرين الاول من العام نفسه للمزيد ينظر: رافائيل بطي ، الصحافة في العراق ،(القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية،١٩٥٥)،ص ٧٥-٧٩.

[٥٣] - جريدة سياسية يومية صدرت في بغداد بتاريخ ١٠/ايلول /١٩٣٣ صاحب الامتياز لها عبد الجواد الكليدار صنفت من الجرائد المعارضة للوزارة الكيلانية للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق / ص ٨٢-٨٣.

[٥٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢١ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٣، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٣٥٢/ سري ومستعجل في ٢٦/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تعطيل جريدتين ، و/٩،ص/ ١٣.

[٥٥] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر اب ١٩٣٣، كتاب وزارة المالية المرقم ٤٠٧٦ في ٢٩/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول عقود الموظفين ، و/٢٨،ص/ ٤٩.

[٥٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٣، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٥٨٤/٤٠/٧ في ٢٦ / تشرين الاول /١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول وكلاء التاج ، و/٩،ص/ ٢٠ .

[٥٧] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة الخارجية المرقم ٦٣٤١ في ٢١ / ايلول /١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول التمثيل الدبلوماسي ، و/٣٩،ص/ ٦١ .

[٥٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة الخارجية المرقم ١١١٤ في ١٦/شباط/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول معاهدة تسليم المجرمين مع تركيا، و/٢٢،ص/٤٠.

[٥٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة الخارجية المرقم ١١٢٠ في ١٠/كانون الثاني/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول المعاهدة مع تركيا، و/٢٢،ص/٤١.

[٦٠] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وزارة الخارجية المرقم ١١١٧ في ١٧/شباط/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا، و/٢٢،ص/٤٢.

[٦١] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٥٦/ سري في ٢١ /كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء ، و/١٣،٧ ، ص/ ٢٠ ،٣٣.

[٦٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الخارجية المرقم ٧١٢ في ٣/كانون الثاني/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ترسيم الحدود بين العراق وسوريا ، و/٢،ص/ ٤.

[٦٣] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الخارجية المرقم ١٠٠٤ في ٩/شباط/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول الاتفاق المنعقد بين العراق و ايران ، و/١٨،ص/ ٣١.

[٦٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٧ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الخارجية المرقم ١٩٩٥/سري ومستعجل في ١١/ اذار /١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول العلاقات مع ايران ،و/ ٣٤ ،ص/ ٧٩ ٨٢.

[٦٥] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٩ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٣، كتاب وزارة الخارجية المرقم ٤٤٦٥ في ٢٢/مايس/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء تمثيل العراق بالمؤتمر ،و/ ٥٩ ،ص/ ١٢٦.

[٦٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢١ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٣، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١١٤٣١ في ١٣/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ارسال طبيبين الى خارج العراق ، و/٢٦،ص/ ٤١.

[٦٧] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢١ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٣، كتاب وزارة العدلية المرقم أ/١١/٣٧ في ١٣/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تمليك ارض للحكومة البريطاية ، و/٢٦،ص/ ٤١.

[٦٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر اب ١٩٣٣، كتاب وزارة الخارجية المرقم ٧٥٩٨ في ١٢/ اب/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تمديد الاتفاق المؤقت مع ايران ، و/١٩،ص/ ٣٠.

[٦٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٤ ، كتاب المفوضية العراقية في لندن المرقم ٢٣٣٩ في ٦/ تموز /١٩٣٤ المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول الحدود مع ايران ، و/١٧،ص/ ٥٥.

[٧٠] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر حزيران ١٩٣٤ ، الكتاب الشبه الرسمي من مدير الامور الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٤٣٧٥/مستعجل وسري في ٦/تموز/١٩٣٤ المرسل الى المفوض العراقي في لندن حول قضية الحدود مع ايران ، و/١٧،ص/ ٥٦،ص٥٩.

[٧١] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٨ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٤ ، كتاب وزارة الخارجية المرقم ٣٤٨١ في ١١ / كانون الاول/ ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول تأليف لجنة وزارية ، و/١٣،ص/ ٢٨.

[٧٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، وزارة المالية المرقم م/٣٦١١ في ٢٩/اب/١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول بناء مدارج طائرات ، و/٥٢،ص/ ٩٣ .

[٧٣] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب وكيل المعتمد السامي البريطاني في العراق المرقم بي / او /١٣٧ في ٢١/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى مجلس الوزراء حول تعيين حاكم ، و/٥٢،ص/ ٩٧.

[٧٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٨٣٩ في ١/ كانون الاول/١٩٣٢ المرسل الى مجلس الوزراء حول الاستغناء عن حاكم ، و/٧،ص/ ٢٦.

[٧٥] - المزيد عن مباحثات تلك الاتفاقية ينظر : فاروق صالح العمر ،المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨،(بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧)، ٢٩٤ -٣٠١.

[٧٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٧ في ١٩/ كانون الثاني/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول قرارات مجلس الوزراء ، و/٦،ص/ ١٢.

[٧٧] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب مجلس الوزراء المرقم ٤٧٦٩ في ١٧/ كانون الاول/١٩٣٢٢ المرسل الى الديوان الملكي حول تشكيل قوة حماية المطارات ، و/٢٣،ص/ ٣٨.

[٧٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الدفاع المرقم ٥٩١في ٨/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول بناء مصنع العتاد ، و/١٣،ص/ ٣٧.

[٧٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣، كتاب وزارة الدفاع المرقم ٤٤٩ في ١٩/شباط/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تجديد عقود ضباط وعرفاء بريطانيين ، و/١٨،ص/ ٣١.

[٨٠] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٢١ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٣، كتاب وزارة المالية المرقم ٤٠٢٩ في ٤/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ارسال وفد الى لندن لجلب الطائرات ، و/٣١،ص/ ٥٦.

[٨١] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٢٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر اب ١٩٣٣، التقرير المرفق بكتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٢٠٩ بتاريخ ٨/ اب/١٩٣٣ المرسل الى وزراء الحكومة العراقية حول قضية الاثوريين ، و/٢٩- ٣٢،ص/ ٥٠-٥٥.

[٨٢] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٢٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر اب ١٩٣٣، كتاب مجلس الوزراء المرقم ٣١٨٣ بتاريخ ٦/ اب/١٩٣٣ المرسل الى رئاسة البلاط الملكي حول قضية الاثوريين ، و/٣١،ص/ ٥٣.

[٨٣] - صدر هذا المرسوم بتاريخ ١٥/اب/١٩٣٣ احتوى على خمس مواد و تم الغاء ذك المرسوم بموجب قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٩ للمزيد ينظر : مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،المصدر السابق، ص ١١٧

[٨٤] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر اب ١٩٣٣، كتاب وزارة الداخلية المرقم بلا / سري ومستعجل جداً في ١٦/ اب/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول اسقاط الجنسية العراقية عن بعض الاشخاص ، و/١٦،ص/ ٢٤.

[٨٥] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٣٠ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٤، كتاب وزارة الدفاع المرقم ١٣٣٦/سري في ٢٩ / مايس /١٩٣٤ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تقية الجيش وتوسيعهُ ، و/٤،ص/ ٨ .

[٨٦] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٠٨٤ في ١٣ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ، و/٢١،ص/ ٤٤- ٤٥ .

[٨٧] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥، قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦/مايس/١٩٣٥ المرسل الى وزارة الداخلية حول اسقاط الجنسية عن احمد اسد الله ، و/٢٥،ص/ ٥١ .

[٨٨] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥، كتاب وزارة الدفاع المرقم ١١١٦ في ٢٠ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول مكافاة المشاركين في اخماد الاضطرابات العشائرية ، و/١٢،ص/ ٢٠ .

[٨٩] - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥، كتاب وزارة الداخلية المرقم د.خ/١٨٦٦ في ٢٥ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول اعلان الاحكام العرفية ، و/٧،ص/ ١١ .

[٩٠] - للمزيد ينظر : د.ك.و،((الوحدة الوثائقية)):الوثائق البريطانية، سجل رقم:٢٤٤، عنوان السجل: تقرير القيادة العراقية ثورة اليزيدية- الاثوريين لسنة ١٩٣٥م،جو٢٣/٩٥٢/ اكس/ ام٤٥٨٣/القسم الثاني/اضطرابات في منطقة الفرات الأوسط، ثورة عبد الواحد سكر عام ١٩٣٥م،و/١، ص/١٢؛ حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط دراسة تحليلية ،(الحلة:دار الفرات للثقافة و الإعلام ،٢٠١٤).ص٢١٢-٢١٤.

<u>قائمة المصادر والمراجع</u>

<u>اولاً// الوثائق العراقية غير المنشورة</u>

١. د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٠٤ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢وتضم :

أ- كتاب سكرتير دار الاعتماد البريطاني المرقم ٢٠٦ في ٢٠/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى رئيس الديوان الملكي رشيد عالي حول تخطيط مدينة بغداد

ب-كتاب وزارة العدلية المرقم ٤٧٥٢ في ٣/ايلول/١٩٣٢ وكتاب وزارة الخارجية المرقم ٥٨٢٩ في ١/ايلول/١٩٣٢ المرسلان الى سكرتارية مجلس الوزراء حول الموافقة على بناء قصر ودار للضيافة

ت- قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٢، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٤٦١ في ٥ /ايلول/١٩٣٢ المرسل الى ديوان البلاط الملكي حول قرارات مجلس الوزراء.

ث-كتاب وزارة معارف العراق /شعبة الامور الذاتية المرقم بلا في ٢٨/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول استخدام عدد من المدرسين و المدرسات .

ج-كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٧٠٢٠ في ٢٣/تشرين الثاني /١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول قانون استرداد رسوم البلديات على البانزين.

ح-كتاب وزارة الداخلية المرقم س/٣٨٣ في ٧/شباط/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تعطيل جريدة الثبات .

خ-كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٣٤٧ في ١٤/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول اسكان الاثوريين.

د-كتاب سكرتير دار الاعتماد البريطاني المرقم ار . او /٣٠٤ في ١٦ /ايلول /١٩٣٢ المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء حول اسكان الاثوريين.

ذ- التقرير الملحق بكتاب الديوان الملكي المرقم ح/٦٤٨ في ١٩/ ايلول /١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول اسكان الاثوريين .

ر-كتاب وزارة الخارجية المرقم ٦٣٤١ في ٢١ / ايلول /١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول التمثيل الدبلوماسي .

ز-كتاب وزارة الخارجية المرقم ١١١٤ في ١٦/شباط/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول معاهدة تسليم المجرمين مع تركيا.

س- كتاب وزارة الخارجية المرقم ١١٢٠ في ١٠/كانون الثاني/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول المعاهدة مع تركيا.

ش-كتاب وزارة الخارجية المرقم ١١١٧ في ١٧/شباط/١٩٣٢ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا.

ص-وزارة المالية المرقم م/٣٦١١ في ٢٩/اب/١٩٣٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول بناء مدارج طائرات .

ض- كتاب وكيل المعتمد السامي البريطاني في العراق المرقم بي / او /١٣٧ في ٢١/ايلول/١٩٣٢ المرسل الى مجلس الوزراء حول تعيين حاكم .

٢- د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣ وتضم:

أ- كتاب وزارة المعارف المرقم ٨ في ١١/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول مقاولات المدرسين .

ب-كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ١٤٦ في ٨ / كانون الثاني / ١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول زراعة نباتات الحشيش.

ت-كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٨٣٦ في ٢٩/كانون الاول/١٩٣٢ المرسل الى مجلس الوزراء نظام ادارة المستشفيات.

ث-كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٥٦/ سري في ٢١ /كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء .

ج-كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٨٣٩ في ١/ كانون الاول/١٩٣٢ المرسل الى مجلس الوزراء حول الاستغناء عن حاكم.

ح-كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٧ في ١٩/ كانون الثاني/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول قرارات مجلس الوزراء.

خ-كتاب وزارة الدفاع المرقم ٥٩١في ٨/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول بناء مصنع العتاد.

٣-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤١٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣وتضم:

أ-كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٣٧٩ في ١٠/ كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول امتياز الماء في كربلاء .

ب-كتاب وزارة الاقتصاد و المواصلات المرقم ٥٨٣ في ٢٩/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول امتياز الكهرباء في الكاظمية .

ت-كتاب وزارة الاقتصاد و المواصلات المرقم ٥٦٨ في ٢٥/كانون الثاني /١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ايفاد احد ضباط سكك الحدد .

ث-كتاب وزارة الداخلية المرقم ٧٠ في ٤/ اذار/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول استخدام طبيب اجنبي.

ج- كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٥٧ في ٢٢/ شباط/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تعطيل جريدة الاخبار.

ح-كتاب وزارة الخارجية المرقم ٧١٢ في ٣/كانون الثاني/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ترسيم الحدود بين العراق وسوريا .

خ-كتاب وزارة الخارجية المرقم ١٠٠٤ في ٩/شباط/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول الاتفاق المنعقد بين العراق و ايران .

د-كتاب مجلس الوزراء المرقم ٤٧٦٩ في ١٧/ كانون الاول/١٩٣٢٢ المرسل الى الديوان الملكي حول تشكيل قوة حماية المطارات.

ذ-كتاب وزارة الدفاع المرقم ٤٤٩ في ١٩/شباط/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تجديد عقود ضباط وعرفاء بريطانيين.

٤-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤١٧/ ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٣ وتضم :

أ-المرفق بكتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ج/٢/٣/٥٧٤ في ٨/ اذار/ ١٩٣٣ المرسل الى مجلس الامة حول ميزانية ١٩٣٣

ب- المرفق بكتاب وزارة المالية المرقم م/٣٨٥٨ في ٧/اذار/ ١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ميزانية ١٩٣٢ ١٩٣٣،

ت-المرفق بكتاب وزارة المالية المرقم ٣/٣٨٠٣/٥٤/١٠٣/ مستعجل في ٧/اذار/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول ميزانية

ث-بكتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٣١٨ / سكرتارية البلديات والعمال/مستعجل في ٧/اذار/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول معبر الشرش.

ج-كتاب وزارة المالية المرقم م/٣٨٠٥ في ٧ /اذار/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تمديد عقد استخدام

ح-كتاب وزارة الاقتصاد و المواصلات المرقم ٨٢٦ / مستعجل في ٨/شباط/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تمديد عقود موظفين

خ-كتاب وزارة الداخلية/ شعبة الرسائل المرقم ٢٢٨١ في ٩ / اذار /١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول الانضمام الى الاتفاقية الدولية

د-كتاب وزارة الخارجية المرقم ١٩٩٥/سري ومستعجل في ١١/ اذار /١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول العلاقات مع ايران .

٥-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤١٩ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٣وتضم:

أ- كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٣١١١ في ١١/ مايس/١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول زراعة الرز .

ب-كتاب وزارة الخارجية المرقم ٤٤٦٥ في ٢٢/مايس/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء تمثيل العراق بالمؤتمر .

٦-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢١ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٣وتضم:

أ-كتاب وزارة الداخلية المرقم ١١٤٣٦ في ١٣/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول الانضمام للاتفاقية الدولية.

ب-كتاب وزارة المالية المرقم ٤٠٥٤ في ١٦/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول اعضاء بعثة الصحة .

ت-كتاب وزارة الداخلية المرقم ١١٤٣١ في ١٣/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ارسال طبيبين الى خارج العراق .

ث- كتاب وزارة العدلية المرقم أ/١١/٣٧ في ١٣/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تمليك ارض للحكومة البريطاية .

ج-كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٣٥٢/ سري ومستعجل في ٢٦/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تعطيل جريدتين .

ح-كتاب وزارة المالية المرقم ٤٠٢٩ في ٤/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول ارسال وفد الى لندن لجلب الطائرات .

٧-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٤٢٢ / ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر اب ١٩٣٣ وتضم:

أ-كتاب وزارة المالية المرقم ٤٠٧٦ في ٢٩/ تموز/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول عقود الموظفين

ب-كتاب وزارة الخارجية المرقم ٧٥٩٨ في ١٢/ اب/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول تمديد الاتفاق المؤقت مع ايران.

ت-التقرير المرفق بكتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٢٠٩ بتاريخ ٨/ اب/١٩٣٣ المرسل الى وزراء الحكومة العراقية حول قضية الاثوريين .

ث-كتاب مجلس الوزراء المرقم ٣١٨٣ بتاريخ ٦/ اب/١٩٣٣ المرسل الى رئاسة البلاط الملكي حول قضية الاثوريين

ج-كتاب وزارة الداخلية المرقم بلا / سري ومستعجل جداً في ١٦/ اب/١٩٣٣ المرسل الى مجلس الوزراء حول اسقاط الجنسية العراقية عن بعض الاشخاص.

٨-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٣/ ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر ايلول ١٩٣٣وتضم:

أ-كتاب وزارة المالية المرقم ٤١٣٨ في ٣٠/اب/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تعديل مادة في نظام .

ب-كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٥٥٩ في ٧/ايلول/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول الغاء وظيفة مفتش.

ت-كتاب وزارة المالية المرقم ٤١٤٣ في ٩/ايلول/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تعديل قانون .

٩-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٥ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر/ تشرين الثاني/ ١٩٣٣وتضم:

أ-كتاب وزارة المالية المرقم ٤٣٤٨ في ٣٠/تشرين الثاني/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول قانون تشجيع المشاريع الصناعية.

١٠-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٢٦ / ٣١١،عنوان قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٣وتضم:

أ-كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٨٦٦٣ في ١٣/كانون الاول/١٩٣٣ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تعديل قانون زراعة الرز.

ب-كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٧/٤٠/٥٨٤ في ٢٦ / تشرين الاول /١٩٣٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول وكلاء التاج .

١١-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٠ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٤وتضم :

أ-كتاب المالية المرقم / ٤٤٥٠ في ١ / نيسان /١٩٣٤ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول اضافة اموال.

ب-كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٥٣٤/سري في ١٥ / نيسان /١٩٣٤ المرسل الى سكرتارية رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء .

ت-كتاب وزارة الدفاع المرقم ١٣٣٦/سري في ٢٩ / مايس /١٩٣٤ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تقية الجيش وتوسيعهُ.

١٢-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٢ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر حزيران ١٩٣٤وتضم:

أ-كتاب وزارة المالية المرقم م/٤٥٦٤ في ٢٣/ حزيران /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تمليك عرصتين

ب-كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٠٦٥٩ في ١٨/ حزيران /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تجديد عقود استخدام.

ت-كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم س/٢٣٤ في ٣٠/ مايس /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول تشكيلات البيطرة و الزراعة.

ث-كتاب وزارة الاقتصار والمواصلات المرقم س/٢٩٦ في ١٦/ تموز /١٩٣٤ المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول عطاءات سدة الكوت .

ج-الكتاب الشبه الرسمي من مدير الامور الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٤٣٧٥/مستعجل وسري في ٦/تموز/١٩٣٤ المرسل الى المفوض العراقي في لندن حول قضية الحدود مع ايران.

١٣-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٤ وتضم:

أ-كتاب المفوضية العراقية في لندن المرقم ٢٣٣٩ في ٦/ تموز /١٩٣٤ المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول الحدود مع ايران .

١٤-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة:٤٣٨ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر كانون الاول ١٩٣٤ وتضم:

أ-كتاب وزارة المعارف المرقم ١٢٦٣١ في ٧ / كانون الاول / ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول استقدام مدرسة سويسرية

ب-كتاب وزارة المالية المرقم م/٤٨٢٧ في ١٧ / كانون الاول / ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول سلفة الى معمل الغزل والنسيج.

ت-كتاب وزارة الخارجية المرقم ٣٤٨١ في ١١ / كانون الاول/ ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول تأليف لجنة وزارية.

ث-كتاب وزارة المعارف المرقم ١٢٩٣٠ في ٢٤ / كانون الاول / ١٩٣٤ المرسل الى مجلس الوزراء حول استقدام مدرسة لبنانية .

١٥-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٣ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس ١٩٣٥وتضم:

أ- اجابة مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٥٢ في ٣٠ / نيسان /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء مشروع ماء البصرة

ب-كتاب وزارة المالية المرقم م/٣٠٥ في ١٨ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول النكبة التي اصابت الزراع جراء تلف حاصلاتهم .

ت-كتاب وزارة المالية المرقم م/٣٢٢ في ٢٣ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول النكبة التي اصابت الزراع جراء تلف حاصلاتهم .

ث-كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٠٨٤ في ١٣ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء لشهر مايس .

ج- قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦/مايس/١٩٣٥ المرسل الى وزارة الداخلية حول اسقاط الجنسية عن احمد اسد الله .

ح-كتاب وزارة الدفاع المرقم ١١١٦ في ٢٠ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول مكافاة المشاركين في اخماد الاضطرابات العشائرية .

خ-كتاب وزارة الداخلية المرقم د.خ/١٨٦٦ في ٢٥ / مايس /١٩٣٥ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول اعلان الاحكام العرفية.

١٦-د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية))ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة: ٤٤٦ / ٣١١،عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٣٥ وتضم :

أ-كتاب وزارة المعارف٧٧٣٦ المرقم ١٤٦ في ١٨ / تموز / ١٩٣٥ المرسل الى مجلس الوزراء حول نظام المعارف

ثانياً// الوثائق المنشورة

-1د.ك.و،((الوحدة الوثائقية)):الوثائق البريطانية، سجل رقم:٢٤٤، عنوان السجل: تقرير القيادة العراقية ثورة اليزيدية-الاثوريين لسنة ١٩٣٥م،جو٢٣/٩٥٢/ اكس/ ام٤٥٨٣/القسم الثاني/اضطرابات في منطقة الفرات الأوسط، ثورة عبد الواحد سكر عام ١٩٣٥م.

ثالثاً// المطبوعات الحكومية

-1مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٠.(

٢-مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٢،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٢.(

٣-مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٣.(

٤-مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣٥.(

رابعاً// الدوريات

١- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(١٢٤٨)، بتاريخ ٥ /اب /١٩٣٣.

خامساً// المراجع

١-حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط دراسة تحليلية ،(الحلة:دار الفرات للثقافة و الإعلام ،٢٠١٤.(

٢-رافائيل بطي ، الصحافة في العراق ،(القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية،١٩٥٥(.

٣-فاروق صالح العمر ،المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨،(بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧(.

٤-عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الصحافة العراقية ،(بغداد: مطبعة الزهراء ،١٩٥٧